منظورات مقاربة من أجل استيعاب التنمية الإنسانية

- دراســة في المفاهيم والأبعـــاد-

د/ البلـي مسعود - جامعة باتنة1-

ملخص:

تعالج أدبيات التنمية الاهتمام بالنمو الاقتصادي بالتكامل مع التنمية الاجتماعية، وهذا وفق أبعاد جديدة لما بعد الحرب الباردة، وبالتالي ظهور مستويات جديدة للأمن الإنساني.

تهدف هذه الأوراق البحثية إلى معالجة النظرة الشاملة والموسعة لمسألة التنمية، بالتزامن مع ظهور معالجات وإسهامات دولية قصد توفير مقاربات جديدة، هذا ما أدى إلى دمج وتوفير إطار ايتمو معرفي للأمن الإنساني الموسع.

لقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مقاربة التنمية الإنسانية جاءت لتعزز أكثر مكانة البشر، ولتركز أكثر على نوعية الحياة البشرية، بمعنى الارتقاء بالإنسان سياسياً، واقتصاديا، واجتماعياً، مع هامش كبير من الحرية والعدالة الاجتماعية.

Abstract:

The development literature address detention to economic growth in integration with social development, and this according to new dimensions of the post-Cold War, thus the emergence of new levels of human security.

These papers aim overall ,treating the extende dissue of development in conjunction with the advent of processors and international contributions in order to provide new approaches, this is what led to integration and providing etymological framework for expanded human security.

Human development approach came to promote more well-being to humans, and focus on the quality of human life: politically, economically and socially with a large margin of freedom and social justice.

مقدمة:

ينظر الفكر التنموي المعاصر لقضية التنمية الإنسانية على أنها "عملية توسيع خيارات البشر"، والخيارات دلالة مصطلحية لمفهوم أرقى يحدده العالم **أمارتيا سن** ب: "الاستحقاقات " كتعبير عن حق البشر الجوهري في تلك الخيارات؛ فالتنمية الإنسانية كمقاربة جديدة، تجعل من البشر مركز أي أنشطة أو برامج، تهدف إلى الارتقاء بمستوى الرفاه المادي لهؤلاء أو وضع نهج حياة نوعي لهم يمكن نقله عبر الأجيال.

إن التنمية المحققة لأكبر قدر من العدالة والمساواة الاجتماعية قد تتيح للفرد إمكانية تحديد احتياجاته الخاصة في ظل نظام رفاه اجتماعي تعددي تتحقق فيه الخصوصية الثقافية، اللغوية والعرقية.

من هنا فالتنمية التي تراعي المنطق الحقوقي(الحقوق والحريات السياسية الإنسانية)،ترفع من مستوى قدرة الأفراد على التعبير العلني و التأثير في اتخاذ قرارات وتحديد سلوكيات السلطة الرسمية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي يمثل بذلك بيئة الاختيار لكل فرد.

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تساهم هذه المنظورات مجتمعة في بناء منظور متكامل يشكل إطارا تحليلياً، لفهم التنمية الإنسانية؟

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في التعرف على الأبعاد والمقاربات الجديدة، التي يتضمنها موضوع التنمية الإنسانية، وكذا التوسع في المستويات الحديثة للأمن الإنساني الشامل التي ظهرت بعد الحرب الباردة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الغوص في المنطق التنموي المعاصر الذي تسيطر عليه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والثقافية وغيرها، بغرض الاهتمام بالإنسان (محور التنمية والمستفيد الأول منها)، كما نعرّج على مستويات تحقيق الأمن الإنساني الشامل والمساهمة في توفير إطار مفاهيمي يمكّننا من استيعاب هذا المنطق التنموي.

المقاربة المنهجية: كون الإشكالية تتمحور حول الاقتراب من دراسة موضوع التنمية الإنسانية، فإننا نعتمد على مجموعة من المقاربات وهي:

1. **مقاربة الأمن الإنساني**: لقد ظهر الأمن الإنساني زمن انشغال العالم ب"التنمية الإنسانية"، كمقاربة جديدة تمنح شعور اللاخوف لدى الأفراد عن طريق حل معادلة معقدة تجمع ما بين اختيار الإنسان وتوفير البيئة المناسبة للاختيار بين مجموع الاستحقاقات المحددة له، وهو ما يشكل مقاربة متكاملة وخيارات إنسانية فردية.
2. **مقاربة النوع الاجتماعي**: هو مجموع المواصفات الحضارية والثقافية والاجتماعية التي يتصف بها كلا نوعي الجنس البشري (الرجل والمرأة) المقدمين للأدوار، وليس (الذكر والأنثى) المقدمين للوظائف.
3. **مقاربة حقوق الإنسان**: حسب "دافيد فورسايد" فانه يرى أن هناك جدل واسع حول ما إذا كانت حقوق الإنسان فردية دون أن تكون جماعية وسياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية، ولا معنى لهذين النوعين إذا لم تكن هناك بيئة ملائمة تعمل على تنمية وتوسيع هذه الحقوق إلا انه ورغم ذلك فمركزية الإنسان لا مناص من تجاوزها، وأولوية تلك الحقوق تحكمها سيرورة قيمية تاريخية.
4. مقاربة الحكم الراشد:إن ظهور مفهوم الحكم الراشد قد طرح مقاربة لتفعيل تلك العلاقة الموجودة بين فواعله(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وفق مبدأ المشاركة الذي يجيب عن سؤال كيف يمكن لتلك الفواعل تحقيق الخيارات الإنسانية ثم المحافظة عليها؟

-التنمية الإنسانية مقاربة مفاهيمية: بعد تفكك الكتلة الاشتراكية ومعها المنطق التنموي ببعده الاقتصادي والاجتماعي، ومعه مفهوم التنمية قبل 1990 الذي كان يتمحور حول الاستجابة للحاجات الأساسية للدول والمجتمع، جاء أنموذج التنمية الإنسانية المستدامة،كنمط تنموي جديد يعمل على استثمار الفوائد والفرص، التي تهيئها العولمة مع مواجهة أو تقليل الأخطار التي تفرضها، وهذا من خلال التأكيد على الجوانب الإنسانية للتنمية، أي الثروة الحقيقية للأمم كون البشر وسيلة التنمية وغايتها.

- رؤيةUNDP:لقد طور هذا المفهوم من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الأول (1990) بتقديمه لرؤية خاصة بتمكين الإنسان من تحقيق ذاته عن طريق توسيع القدرات الإنسانية خصوصاً تلك المتعلقة برفع مستوى مهاراته الفكرية، المعرفية والعلمية، مراعاة لمنطق الاستفادة والإفادة، وهذا من اجل حياة كريمة، بالإضافة إلى تمكين الإنسان من ذاته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بما يفتح له حرية المبادرة.
- تطوير مؤشرات قياس التنمية الإنسانية من خلال UNDP: وفقاً للرؤية السابقة الخاصة بتطور المفهوم من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن هذا الأخير قد طور مؤشرات لقياسه وهي:[1]

1- احتمالات طول العمر: من خلال قياس احتمال مدة الحياة عند الولادة، نسبة احتمالات العيش بين الرجل و المرأة عند الولادة،النسبة المئوية للأشخاص الذين يحتمل إن يعيشوا أقل من 40 سنة،والنسبة المئوية من الأشخاص الذين لا يحتمل أن يعيشوا حتى سن 60 سنة.
2- المعرفة: من خلال قياس مستوى البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة، النسبة المقارنة بين الرجال و النساء في عدم الأمية.
3- كرامة العيش: وتقاس من خلال مستوى الدخل الفردي لكل فرد بالدولار الأمريكي، مستوى الدخل المشترك بين الزوجين، ومستوى الفقر.

بحسب ما جاءت به التنمية الإنسانية من مفاهيم حول توسيع خيارات البشر، لكن الواضح أن "أمارتيا سان "يقدّم مفهوماً أرقى ألا وهو "الاستحقاقات"؛ وهذا الأخير يعني حق البشر الجوهري في تلك الخيارات، حيث أن الاستحقاقات هذه تبنى على ثلاث مستويات أساسية هي الحصول على العيش حياة كريمة، الحصول على المعرفة، توفير الموارد اللازمة للعيش، غير أن مفهوم التنمية الإنسانية يتعداه لاستحقاقات أخرى تبنى وفق مدخل معياري أساسه حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[2]

إن منطق توسيع الخيارات الإنسانية يرتّب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين البدائل المتاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، فقد ساوى كما أشرنا المفكر "أمارتيا سن" بين التنمية والحرية.(3)

يمكن القول أن الملامح الأولى لفكرة التنمية الإنسانية في تراثنا العربي تعود الابن خلدون الذي قدّم فصلاً كاملاً في مقدمته لبيان حقيقة الرزق والكسب، وشرحهما بأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية وربط الرزق بالعمل الإنساني وأكد بأنه لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومأمول.

- إشكالية ترجمة المصطلح عربياً: رغم شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الانجليزي "human development"، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بداية التسعينات، وقد مثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن مصطلح" **التنمية الإنسانية**" وفق تقارير التنمية الإنسانية العربية يعتبر أصدق تعبير عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم"، مع الإبقاء على مصطلح التنمية البشرية بدلالة أضيق تقابل مصطلح " تنمية الموارد البشرية "سابقاً.

وفق المعجم الوسيط للغة العربية: الإنسان هو الكائن الحي المفكر والراقي ذهناً وخلقاً، والإنسانية خلاف البهيمية وتعني جملة الصفات التي تميز الإنسان، أو جملة أفراد النوع البشري التي تصدق عليها تلك الصفات (4).

على حد قول مؤلف تقرير التنمية الإنسانية 2001، فإنه يمكن إنشاء تفرقة دقيقة و دالة لكل من المصطلحين "بشرية"، "إنسانية" فبينما الأولى :تعبر عن مجموعة من المخلوقات (الكائنات البشرية)، نجد الثانية تعبر عن حالة راقية من الوجود البشري (5).

في مضمون التنمية الإنسانية يعد اكتساب المعرفة أحد الاستحقاقات الإنسانية الأساسية التي يكون للبشر حق أصيل فيها لكونهم بشراً (6).

إن المعرفة توسع إمكانات البشر إضافة إلى أنها تؤدي دوراً هاماً وموضوعيا في توسيع خيارات أفاق الحريات الأخرى(كالوعي بالصحة، الحصول على فرص عمل أفضل) [7].

تعريف التنمية الإنسانية من منظور معرفي:

تعرف التنمية الإنسانية من منظور معرفي على أنها "تلك التنمية التي تستهدف رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى الأفراد، وتجميع وتكريس كل المهارات والمعلومات المكتسبة واستثمارها استثمارا أمثل يضمن أعلى معدل كفاءة في استخدام هذا المورد الهام لصالح المجتمع ككل.[8]

يمكن أن نعرفها بدورنا بأنها "تلك التنمية التي تستهدف توسيع القدرات الفكرية المعرفية العلمية لكل فرد وضمان مستوى عالي من التعلم."

كثيرة هي الأدبيات النظرية والإمبريقية التي تكاد تساوي بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، على أساس افتراض أن البشر لا يهتمون إلا بالاستهلاك، فيكون الدور العملي للتنمية مرتكزا على دور المؤسسات الاقتصادية بما تنتهجه من أساليب وسياسات تحقق نمو اقتصادي يوفر متغير الاستهلاك، أو على افتراض البشر كموارد تزداد عن طريق الاستثمار المادي للإنسان [9].

غير أن نهج التنمية الإنسانية يقوم على مركزية الإنسان كوسيلة وهدف، فهي بالإنسان ومن اجل الإنسان الذي يحتاج إلى اكتساب قدرات تتيح له فرص استخدامها من أجل أن يحيا ويعيش بالطريقة التي يختاروها [10].

تنطلق الدراسة من خلال هذا المنظور في فهم التنمية الإنسانية، اعتمادا على ما أشار إليه عالم الاجتماع (*Seymour MartinLipset*)، منذ خمسين عاماً مضت بخصوص اقتراب المجتمعات المتقدمة اقتصاديا إلى تحقيق تنمية إنسانية في مقابل المجتمعات المتخلفة.

قبل ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث يجرى حول مفهوم النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من التطور الذي شهدته الدول المتقدمة منذ الثورة الصناعية وانعكاساتها على أوروبا، ثم كل من روسيا واليابان وأمريكا، إلا

أن الثورة الصناعية نفسها تبلورت بفعل جهود فردية تلقائية دون تخطيط مسبق، لذلك عرف هذا التطور" بالنمو الاقتصادي" [11].

فيعرفه(*Simon Kuznets*) في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" كما يلي:" النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[12].

انطلاقاً من هذا التعريف الذي قدمه "سيمون كوزنتز" يمكن تعريف النمو الاقتصادي من منظور التنمية الإنسانية، على أنه عملية تدريجية تراكمية للاقتصاد ناتجة عن الزيادة في معدل نمو الإنتاج والدخل القومي وفق حركة خطية مستمرة موجه نحو تحقيق اكبر قدر من الرفاه المادي للأفراد.

إن النمو الاقتصادي بحسب "أمارتيا سن"، قادر على المساعدة ليس فقط من أجل زيادة الدخول للفقراء خاصة، بل أيضاً قد يوفر للدولة إمكانات التأمين الاجتماعي والتدخل النشط للمصلحة العامة.[13]

يمكن ترجمة العلاقة السابقة من خلال الأسهم الاستلزامية التالية:

- **نمو اقتصادي ← رفع مستوى الدخل(خصوصا بالنسبة الفئات الفقيرة)← فرص بقاء.**
- **نمو اقتصادي← التدخل النشط للدولة← خدمات اجتماعيات ← خيارات متعددة(تعليم، رعاية صحية)← تمكين اجتماعي.**

قد يتجه النمو الاقتصادي بصورة مركزة نحو سياسات التكيف الهيكلي التي تضع الإنسان واحتياجاته في المرتبة الثانية ما يؤدي إلى تدني أوضاع الفئات الفقيرة، بما يعد إهدارا للكرامة الإنسانية. لذلك فان النمو الاقتصادي وكما أوضح تقرير التنمية الإنسانية لسنة1996 لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية الإنسانية.

إن البعد البشري والذي يعد وسيلة في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية قد تم إهماله من قبل الاقتصاديين ولسنوات عديدة، وهذا بسب عدم القدرة على قياسه كماً وكيفاً[14]، وعليه فان العديد من الدول التي تمتعت بموارد مالية في فترة

معينة من مسيرتها التنموية، لم تستطع أن تحافظ على نموها عندما انخفضت تلك الموارد المالية بسب افتقارها لرأسمال بشري أساسه المهارة البشرية وبالتالي لم تستطع تلك الدول أن تحوّل المكاسب المالية إلى دخول [15].

إن مفهوم الموارد البشرية قد توسع تدريجيا ليصبح جزءاً لا يتجزأ من النظرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية(شولتز وبيكر من رواد نظرية الرأسمال البشري)، وهذا باعتبار البشر كموارد- نظرة يتحاشى استخدامها الكثير من الاقتصاديين- حيث أن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار المادي الإنساني وهذا يعني أن تخصيص الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية يتحدد بالمعدل الهامشي للاستثمار الإنساني(بيكر اهتم بدراسة بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في الرأس مال البشري ومن هذه المتغيرات /متوقع العمر، الدخل، احتمالات الخطر، المعرفة) [16].

تم التحول من فكرة الاستثمار المادي الإنساني في إنتاج السلع، والذي لعب دورا حاسماً في التغلب على مشكلات التنمية حسب بعض التجارب إلى الاهتمام برفع قدرات ومهارات البشر، لكن تشولز يفترض أن الفرد إذا كان مشاركا في القوى العاملة المنتجة؛ فذلك يوفر له دخلاً يمكنه من التعلم- ثم استثماره في العملية الإنتاجية في إشارة إلى الانتقال نحو مركزية الإنسان في العملية التنموية باعتباره المفيد والمستفيد (التعليم هو أحد الخيارات الإنسانية الأساسية) .

لكن يمكن القول أن هذه الخطوة لا تعد سوى عملية توسيعية لمفهوم الرأسمال البشري ليشتمل على الرأسمال الفكري.

نلاحظ أنهتم الانتقال من مفهوم الموارد البشرية إلى التنمية الإنسانية وفقا للرؤية التي ترى بأنه ليس مقبولاً أن يعتبر الإنسان كالموارد الأخرى الطبيعية، كما لا تصح تنميته كمورد اقتصادي في عملية إنتاج السلع والخدمات، ولا يصح اختزال العملية التنموية في مفهوم الإنسان الاقتصادي منتجاً ومستهلكاً بل مفيد ومستفيد، وهي رؤية أوسع بقدر اتساع الخيارات الإنسانية، فالنظرة التقليدية السابقة تحوّل البشر إلى عنصر استثمار كمعدن أو كآلة. كما يقول "حامد عمار" وهو ما يجرد بذلك البشر من صفتي الكرامة والإنسانية [17].

فالتنمية الاقتصادية: يعرفها "جيرالد ماير" على أنها" عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدخل الحقيقي للدولة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي الفردي خلال فترة زمنية معينة"[18].

أما العدالة الاقتصادية: يقصد بها المساواة و التوزيع العادل للموارد بين الدول أو بين الأفراد داخل الدولة الواحدة.[19]

وبهذا فالنموذج الاقتصادي لتنظيم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك: **(نموذج الدوائر الغذائية القصيرة)**[20]

هذا النموذج يستعرض العلاقة بين المنتجين والمستهلكين و يعزز امتصاص قيمة الاستفادة من الإنتاج في استعادة علاقة القرب بين المنتج والمستهلك لهذه العلاقة بعدان مترابطان من القرب:

- القرب الجغرافي بين المنتج وسوقه(المستهلك) وهذا لتنظيم من خلال الترتيبات اللوجستية أو التوزيع العملي الفاعلي والطموح من أجل جعل هذا القرب وظيفي.
- القرب التنظيمي مما أدى إلى وجود علاقة مباشرة بين أكثر المنتجين والمستهلكين وهذا يعني في معظمه وساطة لنماذج التنمية الاقتصادية المستدامة.

يرتبط كثيرا البعد الاقتصادي في التنمية الإنسانية بالبعد الاجتماعي لها فتحقيق الرفاه المادي يعكس نوعية ومستوى معيشة الأفراد في المجتمع الواحد فنقول عنه رفاه اجتماعي وفي صيغة تركيبية يمكن أن نطلق عليه مصطلح "رفاه اجتماعي مادي".

لما كان المجتمع هو من يمنح أفراده فرص تمكينهم من الحركية الاجتماعية نحو تأمين احتياجاتهم، فإنه لابد من الانتقال بهؤلاء نحو وضعية النجاح الاجتماعي والتي تتحدد بمستوى عالٍ من الرفاه الاجتماعي معبر عنه بحياة نوعية من خلال مبادرات، سياسات، مخططات تنموية اجتماعية ترمي إلى الحد من الفوارق الاجتماعية (الفجوة النوعية)[*]ومراعاة النوع الاجتماعي في إطار مجتمع تعددي أساسه العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

تقدم الدراسة فهماً للتنمية الإنسانية من منظور اجتماعي اعتماداً على النقاط الأساسية التالية :

يركز البنك الدولي في تعريفه للتنمية على البعد الاجتماعي من خلال المحاور الأساسية التالية:[21]

- تحسين نوعية الحياة الإنسانية الاجتماعية بالوصول إلى مستوى الرفاه الاجتماعي.
- التمكين الاجتماعي بإتاحة الفرص لكل الناس تحديد احتياجاتهم.
- المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

هنا يمكن القول أن الطرفان المستفيدان من هذه المساواة هما:الجيل الحالي والجيل المستقبلي.

مما سبق يمكن تعريف التنمية الإنسانية استناداً إلى البعد الاجتماعي بأنها "تلك العملية التي تهدف إلى تحسين ثم تعزيز حياة نوعية لكل الناس بما يحقق رفاههم الاجتماعي عن طريق إتاحة الفرص لهم، لتحديد احتياجاتهم وفق سياسات اجتماعية وهذا في ظل نظام اجتماعي تعددي قوامه المساواة العدالة وتكافؤ الفرص سواء بين الأجيال الحالية أو المستقبلية".

كما جاء تعريف التنمية الاجتماعية في قمة كوبنهاغن عام 1995 بالشكل التالي: "تلك العملية التي يتسنى في ظلها لجميع الرجال والنساء خصوصا أولئك الذين يعيشون في حالة من الفقر ممارسة حقوقهم واستخدام الموارد المتاحة وتقاسم المسؤوليات ليتمكنوا من العيش عيشة مرضية يرتقي فيها مستوى رفاه أسرهم"[22].

يتضح من هذا التعريف مضمون العلاقة بين التنمية الاجتماعية والإنسانية فيما تعلق بتحسين المستوى المعيشي للأفراد انطلاقا من تجاوز مشكلة الفقر، توفير ثم التمكين من استخدام الموارد المتاحة من أجل العيش، تقاسم المسؤوليات وتكافؤ الفرص وكلها بمثابة خيارات إنسانية أساسية.

من هنا يمكن القول أن هناك مجموعة من الأهداف الاجتماعية المحورية، إذا مات م تحقيقها تحققت معها التنمية الإنسانية وهي:

•**تحسين نوعية الحياة الإنسانية**: عن طريق توفير احتياجات الأفراد من تعليم وعمل (حياة معرفية ومادية)، صحة(حياة صحية)، خصوصية ثقافية (حياة مجتمعية تعددية) وصولا إلى مستوى الرفاه الاجتماعي.

•**المشاركة الاجتماعية ومراعاة النوع الاجتماعي**: المشاركة هي مجموع الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية والأفعال التي يخولها مجتمع ما لكلا النوعين من الجنس البشري(الرجل والمرأة)،ومن أجل الانتقال نحو وضعية الرفاه الاجتماعي يجب العمل على تفعيل المشاركة الاجتماعية مع مراعاة النوع الاجتماعي(المرأة والرجل)وبالتركيز على دور المرأة في العملية التنموية أو كما يقول "فهمي محمد سيد"، أن هاتين الغايتين تعبران عن مفهوم أرقى وهو الإدماج الاجتماعي الذي يعد أحد دعائم التنمية الإنسانية المستدامة[(23)].

يساهم النوع الاجتماعي في التنمية من خلال تحقيق مستوى عال من الرفاه الاجتماعي انطلاقاً من تمكينه، فبالنسبة للرجل ينظر إليه على أساس تأديته لدورين مهمين :الدور الإنتاجي، ودور القائد في الجماعة(ولي الأمر على مستوى الأسرة، والمقرر السياسي على المستوى الوطني)،أما بالنسبة للمرأة والتي أصبحت تلعب تقريبا نفس دور الرجل فتشتمل أعمالها الإنتاجية على الأعمال المرتبطة بدورها الأسري وأعمالها على مستوى القطاعين العام أو الخاص.[(24)]

إن هذه الأدوار الإنتاجية التي يقدمها النوع الاجتماعي مرهونة بمدى توفير احتياجاته(تعليم، غذاء، صحة) من أجل تسهيل القيام بأدوارهم.

التنوع الثقافي: "وهو مفهوم يرتبط بعمق كيفي للظاهرة الثقافية الواحدة، فالتنوع بالتحقيق لا بالعدد".[(25)]

بمعنى آخر "كيفية تحقيق الخصوصيات الثقافية التي تشكل مجتمعة ما يسمى "تنوع ثقافي".

يرتبط نجاح أي مشروع تنموي بطبيعة الخصوصيات الثقافية(مجموعة القيم الرمزية والتعابير المادية والغير المادية للأفراد والجماعات)، فإعلان اليونيسكو العالمي حول التنوع الثقافي يعتبر هذا الأخير موروث إنساني وجب

الحفاظ عليه في إطار احترام الكرامة الإنسانية (بعد قيمي في التنمية الإنسانية)، كمثال عن التنوع الثقافي في المجتمع نأخذ سيرورة التنوع الثقافي في الجزائر والمغرب حيث جاءت في مسارين أحدهما يرتكز على التعريب والآخر على "التمزيغ" معبر عنهما بلغتين مختلفتين هما "اللغة العربية" و"اللغة الأمازيغية"[26].

العدالة الاجتماعية: يذكر الأمين العام للأمم المتحدة "بان كيمون" بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية على أنها أكثرمن مجرد ضرورة أخلاقية، ذلك أنه لا بد من تكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وفي إطار التنمية المستدامة يجب تعزيز العدالة الاجتماعية سواء بين الأجيال الحالية أو الأجيال المستقبلية من أجل تشكيل مفهوم أرقى هو "التماسك الاجتماعي".

يمكن التعبير عن التنمية الإنسانية من منظور اجتماعي من خلال المعادلات التالية :

1» تمكين اجتماعي+ مشاركة اجتماعية(مراعاة النوع الاجتماعي)= إدماج اجتماعي.

+

2» تنوع ثقافي + عدالة اجتماعية وتكافؤ في الفرص= تماسك اجتماعي.

=

1+2—» درجة عالية من التنظيم الاجتماعي الإنساني—» الارتقاء بالمستوى المعيشي(تنمية إنسانية).

من هنا وكمنطلق لفهم التنمية الإنسانية من منظور سياسي، يمكن الاعتماد على ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان سنة 2000، تحت عنوان "في جو أفسح من الحرية ":(لا نتمتع بالتنمية من دون أمن ولا نتمتع بالأمن من دون تنمية ولا نتمتع بأي منهما من دون احترام حقوق

الإنسان).[27]لكن هنا يجب إضافة ضمانتين أساسيتين لتحقيق الثلاث السابقة وهما الديمقراطية والحكم الصالح .

يعرف الحكم الراشد على أنه " ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات،[28]

أي أنه فلسفة تسيير تحدد كيفية التفاعل بين الدول ومختلف الكيانات الاجتماعية الأخرى وكيفية ارتباطها بالمواطنين، وكيفية اتخاذها القرارات الموجهة نحو مصالح الأفراد والجماعات.[29]

يتحدد الحكم الراشد بمجموعة من المبادئ، وأهم مبدئين هما: قيادة العمل الجماعي(المشاركة) فيما بين العديد من الأعوان حيث تكون المصلحة، وتحقيق التغير الجذري في أسلوب الإدارة بالتركيز على التنسيق الفعال ووضوح الرؤية الفعلية لدى الأفراد المواطنين(الشفافية).

إن ثمة ارتباط لا ينفصم بين التنمية الإنسانية والحكم الراشد، وللكشف عن الحبل العاقد بينهما يجب البحث في العلاقة بين الدولة والمجتمع (الكيانات الاجتماعية: القطاع الخاص والمجتمع المدني) يمكن تسميتهم "بفواعل الحكم الراشد"[30]، وهذا وفق مقاربتين:

1/ **مقاربة دولنة المجتمع:** المجتمع ضعيف أمام الدولة.

2/**مقاربة أهلنة الدولة:** ضعف الدولة أمام المجتمع.

- بالنسبة لدور الدولة وعن طريق الجهاز البيروقراطي كمرفق عام تابع لها، يمكن تنسيق الجهود البشرية من أجل تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق الخيارات الإنسانية بالنظر إلى فعاليته في تقديم الخدمات للأفراد سواء كانت خدمات ذات أبعاد قيمية أم مادية.
- بالنسبة لدور الفواعل الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن يظهر دورها إذا ما قامت الدولة بفسح المجال أمام هذه الفواعل (خلق مسؤولية جديدة في المجتمع ممثلة في مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم وتجاه

الدولة) وهذا التمكين يحسب للدولة كدور هام في تحقيق احد الخيارات الإنسانية الأساسية.

- يساهم القطاع الخاص في تحقيق خيارات الأفراد وفق المعادلة التالية:

رؤوس أموال+ استثمار = عمل +دخل ←» توسيع خيارات الأفراد + وعاء ضريبي(غطاء مالي)←» استدامة هذه الخيارات

- بالنسبة للدور المجتمع المدني فيشتمل على تحقيق ما يلي :

خلق ثقافة مدنية ←»الشعور بالمواطنة.

مراقبة أداء الإدارة المحلية- فساد - الشفافية في تطبيق برامج السياسة العامة.

تماشيا مع الهدف من دراسة العلاقة الموجودة بين مفهومي التنمية الإنسانية والديمقراطية، يمكن تعريف الأخيرة من جانبين أحدهما نظري والأخر تطبيقي : أما النظري، فالديمقراطية تعني "حكم الشعب"[31]. أو حق الأفراد في إدارة أمورهم ما يمّكنهم من الاختيار الرشيد بين البدائل المختلفة وفق مقاربة عقلانية إنسانية رشيدة. أما في جانبها التطبيقي فهي تعني ذلك النهج الذي يعيد الصلة بين المواطن، مجتمعه، دولته، عن طريق تحقيق ثلاث مبادئ أساسية هي الحرية، المساواة والمشاركة.[32]

من أهم خصائص هذا النهج أنه يقوم على إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي يمّكن المجتمع من السيطرة على مصادر العنف.[33]

يمكن إيجاز الأسس التي ينبني عليها أي نظام ديمقراطي كما يلي:

1. التعددية السياسية: وتقوم على مبدأ الحرية في تكوين ثم الانضمام إلى أحزاب سياسية، جمعيات أو منظمات بما يفتح مجال التنوع والتعدد الحزبي والمصلحي المعبر عن مجموع الشروط الكفيلة المساعدة على بناء خيارات عقلانية مقدّمة للأفراد من أجل إرشادهم لانتقاء من يكفل تحقيق أمنهم ورفاهم.

2. دولة الحق والقانون: وهي الدولة القائمة على مبدأ المساواة وفق قواعد قانونية تنص على احترام حقوق الإنسان بالتركيز على الحقوق والحريات السياسية، وتجعل من السلطة التشريعية عماداً محورياً للنظام السياسي.[34]
3. صنع واتخاذ القرار: يقوم على المشاركة السياسية كإحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها، مبدأ الحرية السياسية والضرورية لبناء التعددية السياسية، وعلى هذا فإن القرار السياسي ناتج عن ذلك التفاعل بين أصحاب القرار من الجهات الرسمية وغير الرسمية.[35]

لقد ورد في إعلان فيينا لعام 1993 الترابط بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ حيث أشار إلى أن الاعتراف بالترابط بين الحق في الديمقراطية والحق في التنمية ليس شيئا جديدا، فالديمقراطية تعنى برفع مستوى قدرة الأفراد على التعبير العلني، والتأثير في بناء واتخاذ قرارات المؤسسات الرسمية وفق مقاربة تشاركية تعكس، أبعاد قيمية وتساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.[36]

أو كما يقول "لوشيان باي" في أن النظم الديمقراطية هي أكثر النظم وفاءاً بالاحتياجات الاقتصادية؛ فالتنمية الاقتصادية تتطلب قدراً من المشاركة.أو "ليبست" عندما أشار إلى أن الدول التي تتمتع بالديمقراطية هي تلك الدول المتقدمة اقتصادياً.

إن الديمقراطية التشاركية هي تلك الديمقراطية المرتبطة بالكينونة الإنسانية، من خلال تفعيل حركية المشاركة السياسية لتجعل النظام السياسي متمحور حول الفرد المواطن، وخادماً لحاجاته المادية والقيمية. فالديمقراطية المشاركاتية لا تنحصر فقط في وجود تعددية حزبية أو وجود شبكة جمعوية، وانتخابات وقواعد قانونية تنص على احترام الإنسان وحقوقه الأساسية، بل تجعل من مشاركة المواطن الدائم والاتصال السياسي: في الرقابة، المساءلة والشفافية ،كأهم الشروط المنتجة للتنمية الإنسانية المستدامة.[37]

1/ الرقابة: وهي متابعة ما يتم انجازه ومدى الالتزام بتنفيذ السياسات العامة للدولة، مراقبة ومتابعة حتى أنشطة الممثلين الذين سيتم اختيارهم من قبل

الأفراد، أو كما يقول "جون لوك": "لا يكفي للمواطنين التعبير عن اختيارهم عبر التصويت لفائدة الممثلين وإنما أن تكون لهم القدرة على مراقبة نشاط هؤلاء الممثلين".[38]

2/ المساءلة: تعرف المساءلة على أنها "وجود علاقة في السلطة بين طرفين (أ)مسؤول، و(ب)محاسب، تتحدد هذه العلاقة، عند قدرة الطرف (ب) على مطالبة(أ) تبرير سلوك أو فرض عقوبة على أداءه."[39]

تعد المساءلة معيار ضبط يعتمد عليه في حوكمة وترشيد العملية التنموية الإنسانية فهو يكرس مبدأ المطالبة لدى الأفراد بتوفير وتوسيع الاحتياجات الإنسانية ومبدأ المسؤولية بالنسبة للجهات الفاعلة الرسمية في تحقيق محتوى المبدأ الأول.

3/ الشفافية: يقول الأمريكي جيمس ماديسون " إن حكومة شعب من دون معلومات للشعب أومن دون وسيلة للحصول على هذه المعلومات ما هو إلى مقدمة للحكم على المعرفة بالجهل، وعلى الناس تسليح أنفسهم بسلطة المعرفة الممنوحة لهم".[40]

يتضح من هذه المقولة الدور المحوري الذي تلعبه الشفافية في التنمية الإنسانية إذا ما قامت الحكومات بتزويد مواطنيها بالمعلومات الكافية المتعلقة بإدارة الشؤون العامة والتعرف على الطريقة التي تصنع بها القرارات فهي من المعايير القائمة على نبذ سياسة الإقصاء والتهميش والاعتماد على القدرات المحلية و العامل البشري.

لقد طور مفهوم التنمية الإنسانية (حسب مقاربة حقوق الإنسان) من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الأول (1990) بتقديمه لتصور للتنمية مستمد أصلا من حقوق الإنسان و حاجاته و ذلك بترشيح آفاق الفرص (حسب منطق العدالة التوزيعية)،فالمفكر **Amartiya Sen.** يعرّف التنمية كحرية.[41] وهذا هو أصل التصور الذي قدّمه"بطرس غالي" فيما يتعلق بالحق في التنمية.

يبدو أن هناك علاقة تبادلية بين المفهومين تحاول الدراسة كشفها من خلال ما يلي:

تعرف حقوق الإنسان على أنها تلك الحقوق المستحقة لكل شخص، وهي تلك المملوكة للفرد لكونه إنسان ومتأصلة في كافة أعضاء الأسرة الإنسانية وغير قابلة للتصرف بالنسبة للكائنات البشرية. (42)

لذلك جاءت هذه الحقوق مرتبة بالشكل الآتي:

- الجيل الأول: الحقوق المدنية والسياسية: وأهم هذه الحقوق: حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية.
- الجيل الثاني :الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية: اهمها : الحق في العمل ،الصحة والتعليم.
- الجيل الثالث: وشمل الحقوق التضامنية البيئية والتنموية.(43)

إن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية بدت واضحة من البداية مع إعلان "الحق في التنمية سنة**1986**"(44)

فالمتأمل في سيرورة التاريخ، يمكن له أن يكتشف سر التبادلية في العلاقة بين خطاب حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية انطلاقا من مركزية الإنسان، محورية الحرية، والزامية المساواة؛ فحقوق الإنسان من منظور التنمية الإنسانية ووفق منطق التمكين المنعش للحياة الاقتصادية يمكن القول أنها تلك الخيارات أو المجالات التي يهدف إلى توسيعها عن طريق التنمية الإنسانية.

لقد تدعّم مفهوم حقوق الإنسان من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره الأول (1990) بتقديمه تصوراً للتنمية مستمد أصلا من حقوق الإنسان و حاجاته و ذلك بترشيح آفاق الفرص (حسب منطق العدالة التوزيعية)، غير أن منطق الحق التوزيعي يقابله منطق الواجب الإنتاجي، لكن هنا نجد أنفسنا أما واجب الإجابة عن مدى أسبقية أحد المنطقين على الآخر.

حسب سيرورة العملية التنموية المنتقلة من شق اقتصادي مادي نحو جانبها القيمي يمكن القول أن منطق الواجب الإنتاجي أسبق، فمتى قام الفرد بالتزامه

الإنتاجي قام بتوسيع خياراته المتأصلة في حقوقه الإنسانية الخاضعة بدورها لمنطق العدالة التوزيعية فهو **"مفيد ومستفيد"**.

أما حسب منطق "عبر الجيلي الحقوقي"، فالحق التوزيعي يكون أسبق، إذ أن تمكين الإنسان من حقوقه وفق عملية توزيعية عادلة يملي عليه التزامات إنتاجية ليكون **"مستفيداً ومفيد"**.

- تتفق أغلب تعاريف الأمن الإنساني حول معنى تحرر الإنسان من الخوف والحاجة.(*)
- يقدم "كوفي عنان" تعريفا للأمن الإنساني يبدو أكثر شمولية، يقول فيه أنه "لا يجب أن يُفهم مصطلح الأمن الإنساني على أنه مصطلح عسكري، بدلاً من ذلك يجب أن يشتمل على التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، وحماية البيئة".(45)

تعريف" دونا وينسلون، وتوماس هايلند" يناقش إمكانية وضع تعريف للأمن الإنساني في إطار ثقافي واجتماعي مختلف، وإمكانية التعامل مع الأمن واللاأمن من خلال المؤسسات الاجتماعية، وربط الاعتبارات المادية والاجتماعية بأمن الأفراد." (46)

يمكن القول أن هذا التعريف من جملة التعاريف التي تركز على جانب محدد في الأمن الإنساني وهو الأمن المجتمعي الهوياتي، مع ذلك فهذا التعريف أضاف ما أغفلته معظم التعاريف بخصوص الفواعل المحققة للأمن الإنساني(التكوينات الاجتماعية)، غير أنه يتجاوز فاعلين أساسين آخرين هما: الدولة والأفراد.

من التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى **تعريف إجرائي للأمن الإنساني المستدام،** كالتالي: "هو تلك البيئة الصحية، المعرفية، العادلة والتي تعمل الدولة، ومختلف التكوينات الاجتماعية بما فيها الأفراد على ضمان توفيرها ليتمكن في ظلها كل البشر من التمتع بالخيارات المتاحة أمامهم، سواء كانت (اقتصادية

واجتماعية ذات طابع مادي ملموس) أو ذات أبعاد معيارية لكنها كامنة في شعور الأفراد، هذا مع ضمان قدرة الأجيال اللاحقة على التمتع بتلك الخيارات".

من خلال قدرة الدولة ومختلف الكيانات الاقتصادية الاجتماعية (القطاع الخاص)، على ضمان إحداث تغير شامل في نمو إنتاجي يكون مستمر ومتواصل يرافقه في ذلك تحسن في الدخل الحقيقي لكل فرد(تنمية اقتصادية).[47]

الأمن الاقتصادي هنا يضمن قدرة الاستفادة والاختيار لدى كل فرد بين البدائل المتاحة أمامهم ويوفر تلك البيئة التي تتم فيها عملية توسيع الخيارات الإنسانية المادية "الدخل والإنتاج"(تنمية إنسانية).[48]

إن ما يعبر على وجود تنمية اجتماعية ثقافية هو تحسن المستوى المعيشي لكل الأفراد (مستوى عالي من الرفاه الاجتماعي) مع تمتع مختلف الأقليات في المجتمع بخصوصيتها الثقافية وان ما يضمن ذلك هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية، وضرورة التوجه نحو الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي عادل ومتكامل.

إن قدرة النظام السياسي في الدولة الواحدة على خلق جو ديمقراطي يتمكن الأفراد في ظله من ممارسة كل حقوقهم وحرياتهم السياسية وفق مقاربة تشاركية تجعل منهم شركاء في تحديد سلوكات المؤسسات الرسمية(المشاركة في بنية النظام والسلطة تعكس البعد القيمي للتنمية الإنسانية)،ووفق مقاربة تعاقدية أساسها احترام الحقوق والحريات السياسي موجهة نحو تحقيق مزيد من الكرامة الإنسانية وتحسين شروط الحياة وكل هذا تعبير على مستوى من ثقافة سياسية تميل إلى التكيّف وقبول المسؤولية والإصلاحات المقترحة .

بالإضافة إلى ما سبق فالأمن البيئي بدوره هو قدرة الفواعل الرسمية والغير رسمية، الوطنية والدولية على رسم السياسات و على وضع آليات وخطط عقلانية موجهة، نحو حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية وحماية البيئة من التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيولوجية واستغلالها بشكل عقلاني، من أجل استفادة إنسانية مادية آنية ومستقبلية.

خاتمة:

لقد عُرّفت التنمية الإنسانية على أنها عملية توسيع خيارات البشر، غير أن هذا المفهوم لولا استخدامه لمجموعة من المنظورات المختلفة المتضمنة لمجموعة من الأبعاد لبقي مفهوم الخيارات غامضاً، فقد قدم كل منظور بما احتواه فهما جزئيا إذا ما اجتمع مع باقي المنظورات الأخرى، ومن ثم فإنه يشكل فهم متكامل لمضمون هذه المقاربة الجديدة القائمة على مركزية الإنسان في العملية التنموية؛ فبالمنظور المعرفي، يمكن فهم أحد مضامين التنمية الإنسانية وهي أنها تستهدف توسيع القدرات الفكرية المعرفية العلمية لكل فرد وضمان مستوى عالي من التعلم.

أما من منظور التنمية الاقتصادية فتشير إلى ذلك البعد المتضمن،تحقيق الاستفادة المادية لكل فرد عن طريق ارتفاع مستوى دخله الحقيقي مع التغير النوعي الهيكلي في الإنتاج والناتجين عن التغير في استخدام موارد وأساليب الإنتاج الذي يتم توزيعه بشكل عادل، أما المنظور الاجتماعي، فالتنمية الإنسانية تُعنى فيه بتحسين المستوى المعيشي للأفراد انطلاقا من تجاوز مشكلة الفقر، توفير ثم التمكين من استخدام الموارد المتاحة من أجل العيش، تقاسم المسؤوليات وتكافؤ الفرص وتعد بذلك خيارات إنسانية أساسية.

وعن المنظور السياسي والذي اشتمل بدوره على مجموعة من المنظورات وفي اجتماع مضامينه نجد أن التنمية الإنسانية تعني تلك التنمية التي تهتم برفع مستوى قدرة الأفراد على التعبير العلني، والتأثير في اتخاذ قرارات ومراقبة سلوكات المؤسسات الرسمية، في ظل نظام ديمقراطي تشاركي يرتقي بالحقوق والحريات السياسية للأفراد، فالمشاركة تزيد من معرفة الفرد وترفع من وعيه، وإحساسه بالمسؤولية.

الهوامش:

[1] أمحند برقوق:التنمية الإنسانية مقاربة معرفية،(2011)،تم تصفح الموقع يوم15 نوفمبر 2012:

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3008.html>

[2] نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية في الوطن العربي: رؤية مستقبلية** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001)، ص102.

[3]تقرير التنمية الإنسانية العربية، **نحو اقامة مجتمع المعرفة**،(الاردن: المطبعة الوطنية،2003)، ص18.

[4] المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، ط4، (مصر: مجمع اللغة العربية)، 2004، ص.29

[5] سامي عبد الرزاق التميمي رعد، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** (الأردن: دار الدجلة، 2008)، ص.84.

[6] تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، المرجع السابق، ص.37.

[7] تقرير التنمية البشرية، **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية**، 2010،ص.36

[8] قوي بوحنية، **"نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي، الجزئي، مدخل الحكم الراشد"**، الملتقى الدولي للتنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، الجزائر : جامعة ورقلة 10/09مارس2004.

([9]) poverty, human development and growth :2012/12/15

www.accordsdepeche.com/fichiers/docs/.../314pdf

[10] تقرير التنمية الإنسانية العربية: **خلق فرص للأجيال القادمة**، (الأردن: أيقونات الخدمات المطبعية، 2002)، ص.13.

[11] **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية**: تم الإطلاع عليه يوم:12/15/
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=5032.0><2012 للإطلاع أكثر انظر:

-Simon, Kuznets ,**economic growths and structure, selected essays**,(New York, Norton, co, 1995).

[12] نيفين عبد المنعم مسعد، **"دليـل المفاهيم والمصطلحات"**، حقوق الإنسان والتنمية، الدليل العربي، تم الإطلاع عليه يوم:2012/12/15.

<http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm>

[13]أمارتيا سن، **التنمية حرية**، ترجمة: جلال شوقي (الكويت: مطابع السياسة، 2004)، ص.31

[14]Gostav ranis," human development and economic growth, new haver" :Yale university, Center discussion paper, may, 2004,p.2

<http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/28375/1/dp040887.pdf> تم الاضطلاع عليه يوم 2012/04/16

[15] إبراهيم الدوري، **"الاتجاهات الحديثة في التنمية البشرية من منظور اقتصادي"**، تم الاطلاع عليه يوم: <http://www.hrdiscussion.com/hr14760.html> 2012/12/16

(16) حسن رواية، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص.70.

(17) عمار حامد، **العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية**، بحث مقدم لندوة تنمية الموارد البشرية، الكويت:1989، ص.15.

(18)المعهد العربي للثقافة العالمية،**دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية** (الجزائر:المعهد العربي للثقافة العالمية، 1979)، ص8.

(19) صالحي صالح،**نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**،المحاضرات المقدمة في مقياس سياسات ونظريات التنمية المستدامة، الجزائر :مدرسة الدكتوراه لإدارة الأعمال والتنمية المستدامة بسطيف، 2010/2009.

(20) Geoffroy Bing et d'autres,**des modèles de développement économique durable pour le métropole** ,(Lyon : centre ressource prospective,2010),P.10.

تم الإطلاع عليه، يوم: 2012/12/16.

<http://www.millenaire3.com/uploads/tx_ressm3/modele_eco_dd_02.pdf.>

(*) الفجوة النوعية وتعني وجود فروقات مختلفة بين الرجل والمرأة، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وغيرها وتأثيرها على الأدوار المتنوعة لكل منهما؛ حيث ظهر فرع جديد من الإحصاءات تعرف بإحصاءات النوع الاجتماعي، والذي يعكس واقع المرأة والرجل في المجتمع من خلال عرض بعض المؤشرات التي تشير إلى نوع تلك العلاقة، كما تساهم احصاءات النوع الاجتماعي في تحديد الفجوة النوعية وأسبابها ومحاولة القضاء عليها ومعالجتها لتحقيق المساواة بين الجنسين، استجابة للتطور الحاصل في عملية التنمية البشرية المستدامة.

(21) مصطفى طلعت، **التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2009)، ص.18.

(22) Kumikosakamoto, social development, culture and participation: toward theorizing endogenous development in Tanzania, Waseda university,2002 ,p.6

تم الإطلاع عليه يوم:2012 /12/15

<www.tzonline.org/pdf/socialdevelopment.pdf>

(23)محمد سيد فهمي،**المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2007)، ص.12.

(24)**النوع الاجتماعي والتنمية**: تم الإطلاع عليه يوم: 2012/12/16
<http://www.egyptpsu.com/Cida/UserFiles/Image/PDF/Gender/training%20materials/PDP%20%20Gender%20Training%20Participants%20Manual.pdf>

(25)التنمية الاجتماعية والاستدامة الاجتماعية، تم الإطلاع عليه يوم :2012/12/16

Social development,social sustainability,quality of life :social development2007 :

<http://Vancouver. Car/commsvsc/social planning/initiatives/socdev/concepts/htm.>

(26) سعيد بنيس، **"التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المغرب: رهانات الهوية الوطنية وتحدي الجهوية الموسعة"**،الرباط:2010.

تم الإطلاع عليه يوم: 2013/12/13 < http://hespress.com/opinions/26097.html>

(27)Kofi Annan : "in the larger freedom :towardsdevelopment ,security ,and human rights for all ",report of the secretarygeneral, (A/59/2005), March,2005.See: the millenniumdevelopment goals.

(28)governance for sustainablehumandevelopment ;good governance-and sustainablehumandevelopment ;a U^ND^P policy document,1997 .

<http://mirror.undp.org/magnet/policy/chapter1.htm>

(29)UN, guide book on promoting good governance in public privatepartnerships ,new York, Geneva :un publication ,2008 ,p13.

(30) Gérard fellous, les médiateur, acteurs de la bonne gouvernance, janvier,2007 :

<www.aomf-ombudsmans-francophonie.org.>

(31)Séverine deneukin, democracy and human development :

<http://hdr.undp.org/en/media/Deneulin%20Democracy.pdf>

-see: jean dréze, and Amartiya Sen., development and participation, India: oxford university press, 2002, p24.

(32)Wolf gang Merkel, participation and quality of democracy, 2011,p7 :

<http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-432126F7-0CDDB286/bst/Wolfgang%20Merkel.pdf>

(33) أحمد باي "**أفق التحول الديمقراطي في العالم العربي،والعوامل الخارجية**:دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري،الجزائر:جامعة بن يوسف بن خدة:2008/2009)، ص.8.

(34) أمحند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة، (2009.2008).

(35)أحمد باي، **التحول الديمقراطي في الجزائر بين الاستمرار والتراجع، في التحولات السياسية في الجزائر**: منظور سوسيو اقتصادي،(باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008)، ص.45.

(36) Ghali, Boutros, and others, **the interaction between democracy and development**, (France :workshops of unisco for composed and printed,2002), p.12.

(37) أمحند برقوق، مرجع سابق.

(38) فوزي بوخريص، "**التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية،2010**"، تم الاضطلاع عليه يوم: 2012/12/16.

<Http//:www.Tanmia.ma/article.ph32.id>

(39)Anne Marie Goetz ,and robe Jenkins, Human development report office, voice, accountability, human development: the emergence of new agenda ,background paper for H.D.R,2002, p5.

(40)James Madison, accountability and transparency : essential principles, letter to w. t. barry, augest, 4, 1822 :

<http://www.democracyweb.org/accountability/principles.php.> تم الإطلاع عليه يوم: 2012/12/13

(41)Amartiya sen, development as freedom, newYork :oxford university press,1999,p3.

(42) أمير فرج يوسف،**موسوعة حقوق الانسان الدولية**،(الاسكندرية:دار المطبوعة الجامعية، 2007)، ص.33.

(43)Manfred Nowak, human rights, handbook for parliamentarians, France: N° 08 ,2005,p.2

(44)Arjunsengupta, the right to development as a human rights,1999 2012/12/15 أطلع عليه يوم:

<http://www.harvardfxbcenter.org/resources/working-papers/FXBC_WP7--Sengupta.pdf.>

(*) يُرجع المتخصصين في هذه الدراسات بناء هاتين الحريتين إلى تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت ضمن ما أطلقه من حريات أربع :(التحرر من الجوع والخوف، حرية المعتقد والرأي)، أنظر:

-OKUBO, Shiro, “Freedom from Fear and Want” and “the Right to Live in Peace”, and “Human Security”

<http://www.ritsumei.ac.jp/acd/re/k-rsc/ras/04_publications/ria_en/5-01.pdf->

(45)Kofi Annan. “Towards a Culture of Peace.” تم الإطلاع عليه يوم: 2012/12/16<http://www.unesco.org/opi2/lettres/TextAnglais/AnnanE.html>

(46)Donna Winslow, and Thomas Hylland Erikson, “A Broad Concept that Encourages Interdisciplinary Thinking ” :

< sdi.sagepub.com/content/35/3/361.full.pdf>

(47)HDR. New dimensions of human security, chapter2; New York: oxford university press, 1994, p22. <http://hdr.undp.org/en/media/hdr_1994_en_contents.pdf>

(48)FAO REPORT.chapter1: definition of foodsecurity,1992, p.20.

<www.toronto.ca/health/children/.../fsbp_ch_1.pdf>